

ظاهرة الطلاق وعلاقتها بنظام الزواج في الجزائر

أ.كسال مسعودة

أستاذة مساعدة

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

جامعة الجزائر 2

ملخص الدراسة:

إن العوامل المحددة لظاهرة الطلاق كثيرة ومتشابهة، أهمها عملية التغير الاجتماعي وأثاره، ذلك أن هذه العملية أثناء حركتها تؤثر على الفرد و البناءات بما فيها الاسرة خاصة تلك المتعلقة بأدوار أعضائها، بحيث أحدثت خلافا في مكانة ودور المرأة الطبيعي و الاجتماعي، بحيث تخلت المرأة عن دورها الطبيعي بسبب تطور مركزها الاجتماعي وخروجها إلى ميدان التعليم والعمل الذي أعطاهها شعور بقيمتها و شخصيتها في الحياة، فكان لهذا الخلل الأثر الكبير على الرابطة الزوجية نظرا لاصطدام مع الزوج و الواجبات الزوجية و تغير الذهنيات لدى الزوجة والذي لم يصاحبه تغيرات في المحيط الأسري، كذلك تغير نظام الزواج في كثير من أسسه ووظائفه خاصة تلك التي لها علاقة بتهيئة الزوجين أثناء فترة الخطوبة.

تمهيد

عرفت المجتمعات الإنسانية كلها، القديمة منها والحديثة على السواء، الطلاق لكن مع الاختلاف في درجة انتشاره منها على حد سواء الطلاق، لكن مع الاختلاف في درجة انتشاره وفي نوعية عوامله، وفي حدة آثاره من مجتمع إلى آخر، وهذا تبعا للظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بكل مجتمع، بل ومع الاختلاف أيضا بين البيئة الريفية والحضرية للمجتمع الواحد، والاختلاف في المرحلة التاريخية الواحدة لهما أيضا

و نظرا لوجود علاقة وطيدة بين نظام الزواج في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وسواء كان هذا المجتمع قديما أو حديثا، بالطلاق فيه، بحيث يكفي القول بأنه لولا وجود الأول أي نظام الزواج، لما وجد الثاني أي الطلاق بطبيعة الحال، فإن محاولة دراسة نظام الزواج في أي مجتمع من هذه المجتمعات، من شأنه أن يساهم وبدرجة كبيرة في تفسير العديد من جوانب الطلاق في أي مجتمع ما وهكذا فإن التغيرات التي حدثت في نظام الزواج قد أثرت على ارتفاع نسب الطلاق في الجزائر.

أولا: التغيرات التي حدثت لنظام الزواج في الجزائر

يعدّ الزواج في المجتمع الجزائري وفي غيره من المجتمعات العربية خاصة، أهم حدث في الحياة الأسرية، كونه يمثل أهم مشروع في حياة الإنسان، وسواء أكان رجلا أو امرأة وتعتبر مرحلة الاختيار للزواج أهم مرحلة فيه وأدقها عللا الإطلاق، مرحلة الاختيار للزواج من طرف الابن والبنات على حد سواء، إذ يفرض في إطارها ظروفًا تختلف عن تلك التي كانت تفرضها البنية الأسرية القديمة⁽¹⁾. ففي الوقت الذي كان المجتمع الجزائري، قبل بضع سنوات، مجتمعا قرويا محافظا على المبنى الأسري التقليدي، حيث كانت الأسرة فيه هي النواة التي تدور حولها كل القضايا الحياتية والاجتماعية، نراه في السنوات الأخيرة، يمر بتطور سريع في مجالات ونواحي مختلفة، مثل البنية الفردية الأسرية والبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أدى على تفتت وإضعاف العلاقات والروابط بين أبناء الأسرة الواحدة، وهذا بدوره، أدى إلى إخلال في توازن داخل الأسرة وخارجها⁽²⁾ بحيث حدثت عدة تغيرات في الأسرة الجزائرية الحالية، وهذا فيما يخص عملية الاختيار الزواجي فيها لأبنائها، وفي شروط الزواج، وكذا في سكن الزوجين فيها.

1- الاختيار الزواجي

لقد عرف الاختيار الزواجي تغيرا كبيرا في مقاييسه بحيث أصبح يتم في إطار الصراع بين الآباء والأبناء، حيث يظن الآباء أنه باختيار رشيد منهم للشريك من عائلة المصاهرة أو القرابة، سوف يحتفظون بمهمات كبيرة مع أبنائهم، في حين يرى الأبناء أنه باختيارهم الفردي للشريك المبني على العاطفة المتبادلة، سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة، ولما كان هدفها معا إيجاد وسيلة رضا مشتركة بينهما، حول اختيار هذا الشريك وسكن الزوجين بعد الزواج، وبالتالي تفادي أي نزاع قد ينشأ بينهما بهذه المناسبة (مناسبة الزواج)، لأن عدم التمكن من هذه الوسيلة، قد يؤدي إلى مدد قرار الزواج عامين أو ثلاثة، أو حتى خمسة أعوام، أو قد يؤدي أيضا على الوصول إلى قرار زواج أحادي الجانب، لصالح أحد الطرفين (الآباء أو الأبناء) الأمر الذي لا يرغب فيه كليهما، وفي كلتا الحالتين، نجد المقبلين على الزواج في المجتمع الجزائري الآن، وخاصة في الوسط الحضري منه، أنفسهم في وضعية مجابهة لحالة نفسية-اجتماعية صعبة وحساسة جدا⁽³⁾ يحاولون التغلب عليها بنوعين من المواقف: أولهما تراجع بعضهم عن اختيارهم الفردي، وهذا بعد العجز عن مجابهة هذه الوضعية طويلا مع الآباء، ومن ثم الفشل في إقناع الأهل باختيارهم وبالتالي ترك الرأي والمشورة في موضوع الزواج لأهاليهم فيكونون على تعبير إحدى الدراسات الجزائرية حول الزواج في المجتمع الجزائري، كالمسافر الذي يشعر بالشك وعدم الاستقرار، عندما يبدأ في المغامرة لوحده، في طريق مجهولة وغير واضحة، فيفضل الرجوع على أعقابهم من أجل الالتحاق بالقائد⁽⁴⁾، أما الموقف الثاني فيتمثل في استعمال بعضهم لكل الوسائل الممكنة من أجل محاولة إرضاء وإقناع الأهل بصلاحيّة هذا الاختيار الفردي لهم للزواج، لكن عند فشلهم في هذه المحاولة يقرر كل من الابن والبنات وبصفة نهائية التمسك بهذا الاختيار وعدم التراجع عنه، ومهما كان الثمن فلا يبقى أمام الأهل إلا الإقرار بأن كل ما سوف يترتب عن هذا الزواج من خير وشر يهم الشابين فقط، وعليهم تحمل مسؤولية اختيارهم هذا بمفردهما وهكذا وبعد اتخاذهما لقرار الزواج وانتهاء عملية الاختيار للزواج سواء من طرف الأهل أو الأبناء أو غالبا من طرفهما معا، فإن على المقبلين على الزواج، مجابهة شروط الزواج، المعبر عنها بواسطة هدايا ذهبية، والمهر والصوف، بالإضافة إلى وسائل السكن الحديثة وما يتبعها.

(1) – Mostafa Bouteftouchet, **La Famille Algérienne** : Evolution et Caractéristiques Récentes, Alger, SNED, 1980, pp.258-259. (Texte Abrégé de Thèse 3^{ème} Cycle (voir thèse).

(2) – محمد سعدي، **العائلة، عاداتها وتقاليد ما بين الماضي والحاضر** : الظاهرة الاحتفالية بالأعياد نموذجًا، مقال في المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 4، جانفي، أبريل، مجلد I، II، ص42.

(3) – Mostafa Bouteftouchet, **La Famille Algérienne** : Evolution et Caractéristiques Récentes, Op.cit, pp.258-259.

(4) – A.A.R.D.E.S. (Association Algérienne pour la Recherche Démographique et Social). **Le Mariage**: Lieu d'un Rapport entre la Famille et la Société, Alger, Publication de L'A.A.R.D.E.S, Tome1 1977, p162.

وهذه الشروط تعد دائما صعبة، من أجل إرضاء الأطراف المعنية (أسرة الزوجة وأسرة الزوج خاصة)، وهذا نظرا للأجور المتوسطة التي يتقاضاها الفرد الجزائري، التي تدل على رد فعل حقيقي من طرف الأسرة العصرية، ضد التحول الاجتماعي العام، الذي يسير في اتجاه الفردية⁽⁵⁾.

2- الخطوبة

كانت حفلة الخطوبة في الوسط الحضري الجزائري ضرورة للإعلان عن الزواج وتعبيرا عن المكانة الاجتماعية للزوجين وهذا من خلال ما تنطبق عليه من شروط الزواج عن طريق إهداء حلية ذهبية وملابس فاخرة وتعتبر فترة مهمة لتعارف بين الزوجين وبين العائلتين ولكن هذه الفترة عرفت تغيرات كبيرة في شكلها ومضمونها بحيث أصبحت شكلية لأن تعارف الطرفين قد تم بشكل فردي وبدون علم الأولياء وأصبحت الخطوبة مجرد إعلان شرعي لتعارف قد سبق الاتفاق عليه بين الطرفين.

3- مقاييس اختيار القرين

لقد أصبح مقياس التعليم والعمل من المقاييس المهمة لاختيار الزواج وقد جاءت هذه المقاييس مع التغيرات التي حدثت بوضوح في نطاق الأسرة الجزائرية والحضرية منها على وجه الخصوص، ألا وهي ظاهرة التحاق الفتاة الجزائرية بمقاعد الدراسة وبقوة بعد استقلال المجتمع الجزائري، ومن ثم خروجها إلى ميدان العمل فيه، الأمر الذي جعلها تعي أهميتها ومكانتها جيدا في الأسرة ومنه في المجتمع الجزائري، ومن ثم دورها الهام فيهما معا، بحيث أصبحت لا تتقبل بأي شكل من الأشكال، اضطهاد أبيها لها أو أخيها الأكبر خاصة أو عمها أو خالها وهكذا ثم زوجها، كونها أصبحت تعرف حقوقها جيدا، ومن ثم قادرة على المطالبة بها في حالة الاستهانة بها من جانب أي من هذه الأطراف، بل وفي كثير من الأحيان الاستماتة في سبيل الحصول عليها، مما جعلها لا تتواني عن طلب الطلاق من زوجها، في حالة استحالة العيش بينهما بل ولا تتواني حتى عن الوقوف أمام المحكمة لخلعه، إذا تطلب الأمر ذلك، الأمر الذي كان من المستحيل أن تقوم به المرأة الجزائرية قبل سنوات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساهم بدرجة كبيرة إلى زيادة حالات الطلاق في المجتمع الجزائري.

ثانيا: الطلاق في المجتمع الجزائري:

1- الطلاق في الجزائر إحصائيا

تشير بعض الأرقام الإحصائية التي تمكن من الحصول عليها حول الطلاق في المجتمع الجزائري في الألفية الأخيرة إلى استفحالها وارتفاع نسبها من سنة لأخرى وهذا ما يتبين من خلال الجدول التالي:

جدول يبين إحصائيات عن الطلاق خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008م.⁶

السنوات	حالات الطلاق			
	الطلاق بالتراضي	الطلاق بالإرادة المنفردة	التطليق	المجموع
2000	9586	13476	2295	25735
2001	9360	12835	2314	24194
2002	9990	12242	2656	26628
2003	10213	14559	2499	27921
2004	9912	16542	2464	29731
2005	10009	17175	2667	31021

⁽⁵⁾ – M. Boutefnouchet, Op.cit, p. 259.

⁽¹⁾ الديوان الوطني للإحصاء 2008 مع معالجة الباحثة.

24623	1720	3025	19280	10598	2006
33721	2467	2782	17768	10704	2007
43102	4983	4063	19737	14319	2008

يوضح هذا الجدول أن عدد المطلقين في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000م إلى غاية 2008م، فبعدما كان عدد المطلقين السجلين في مصالح الحالة المدنية يقدر بـ (25735) سنة 2000م ارتفع إلى (26628) سنة 2002م ثم إلى (29731) سنة 2004م ليصل سنة 2007م إلى (33721) وسنة 2008 إلى (43102).

فرغم عدم قدرة الباحثة على حساب نسبة الطلاق نظرا لعدم توفر عدد المتزوجين في تلك السنوات إلا أن هذه الأرقام تبقى مخيفة، ولا تفسر فقط بارتفاع عدد الأسر الجديدة التي يصاحبها حتما ارتفاع في عدد الأسر المطلقة، بل باستفحال الظاهرة وعدم جدوى وسائل الضبط الرسمية (كالقوانين) وغير الرسمية (العادات والتقاليد) في التحكم ولو نسبيا في الظاهرة، بمعنى أن ظاهرة الطلاق مرتبطة طرديا باتجاه المجتمع الجزائري نحوى الحداثة والعولمة.

كما سجل تباينا واضحا في طبيعة أو نوع الطلاق لصالح الطلاق الانفرادي ثم بالتراضي ويليهِ التطلق ثم الخلع بالتقريب في كل السنوات، وهذا يدل على أن الرجال هم الأكثر طلبا للطلاق من النساء لكون قرار الزواج مرة أخرى في يده عكس المرأة.

2- أسباب الطلاق

لقد توصلت الدراسة الميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري إلى أن أسباب الطلاق تغيرت مع التغيرات التي حدثت لنظام الزواج فمن الناحية الديموغرافية نجد معظم المطلقين من تفوق أعمارهم 30 سنة، وأكثر من نصفهم تزوجوا وسنهم يفوق 30 سنة خاصة الذكور وطلقوا وسنهم من 30 إلى 35 سنة خاصة الإناث، وأكثر من خمسه تفوق أعمارهم 40 سنة خاصة الذكور منهم، وأكثر من نصف المطلقين ليس لديهم أبناء، وإن كانوا فيقل سن معظمهم عن 12 سنة، وهو ما يؤكد على وجود علاقة طردية بين ارتفاع سن الزواج وارتفاع معدلات الطلاق، وعكسية مع عدد الأبناء⁷.

- كما توصلت هذه الدراسة إلى أن فترة الخطوبة قد عرفت تغيرات في شكلها ومضمونها فأصبحت رمزية أكثر منها تعارف فحوالي ثلثي المطلقين لم يقوموا بتحريات ويسألوا عن الشريك، وبذلك وقعوا في الاختيار غير المناسب، وأنه بالتقريب نصف المطلقين اعتبروا مرحلة الخطوبة زواجا مبدئيا، مقابل تصريح ربع المطلقين فقط على أنها مرحلة لاختبار شخصية الشريك، وهذا ما يؤكد على أن المطلقين لم يكونوا جديين في زواجهم بدءا بمرحلة الخطبة، وبذلك فبالتقريب كل المطلقين كانوا يلتقون مع أزواجهم قبل الزواج (في مرحلة الخطوبة)، ويفسر هذا بعدم تقديم الخطيبين لأنفسهم على حقيقتها فعادة ما يعمل كل منهم على إعطاء صورة جيدة عن نفسه من أجل أن يأخذ شريكه انطباعا إيجابيا تجاهه، ولكن بعد الزواج يظهر كل منهم على طبيعته هذه الطبيعة التي قد لا يقبلها أحد الطرفين، كما أن المواضيع التي يتناولونها عند الالتقاء فأكد أكثر من ثلاثة أرباع من المطلقين كانوا يتحدثون مع خطيبتهم حول المواضيع الاجتماعية والحب والغرام، ولم تسجل إلا نسبة ضئيلة جدا ممن كانا يتحدثون عن الحياة الزوجية المقبلة وكيفية التحضير لها، وهذا ما يؤكد على عدم جاهزيتهم للزواج خاصة وأن أكثر من نصف المطلقين كانوا على علم بعدم صلاحية شريكهم للزواج ولكن رغم ذلك تزوجوا مراعاة للحب الناشئ بينهما وكذا خوفا من العنوسة وكلام الناس، و عدم مناقشة الزوجين أثناء فترة الخطوبة للمشاكل الأساسية التي من الممكن أن تواجهها بعد الزواج بطريقة واقعية إذ يعتمدان على الحظ في تحديد مصيرهما وهذا كعدم مناقشتها مثلا لظروف السكن بعد الزواج أي هل سيسكنان مع أهل الزوج أو بمفردهما ؟ أو كعدم تأكيد المرأة خاصة لخطيبها أنها تود أن تعمل بعد الزواج وإذا كانت عاملة فأنها لا يمكن أن تتخل عن

⁷ مسعودة كسال، نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي، الجزائر،

عملها أو أنها مضطرة إلى مساعدة أهلها ماليا بعد الزواج و ما على كل طرف من العلاقة بعد ذلك أن يختار و من ثم يحدد الاستمرار في الزواج أو فسخ الخطوبة لأنه من الأحسن ذرف الدموع على الخطوبة المفسوخة أحسن من ذرفها على الطلاق⁸ فوضع النقاط على الحروف في ما يخص كافة المسائل المهمة المتعلقة بالحياة الزوجية المقبلة من طرف الزوجين من شأنه أن يساهم في تفادي العديد من حالات الطلاق كحالة المرأة التي تقرر أن تنطلق و أنها تعيش مع أسرة زوجها و التي بإمكانها أن تشتت على خطيبتها هذا الشرط قبل الزواج وحالة المرأة التي تنتظر مجيء طفلها الثالث لتقرر أنها لا تحب زوجها و بالتالي لا يمكن أن تستمر معه و التي كأن بإمكانها أيضا أن تتأكد من حقيقة مشاعرها قبل الموافقة على الزواج.⁹

بالرغم من أن الكثير من حالات الطلاق يمكن تفاديها فعلا إذا راعى كل من الزوجين مناقشة المشاكل التي من الممكن أن تظهر في حياتهما بعد الزواج بكل صراحة و واقعية إلا أن هذا لا ينفي أن هناك بعض الحالات من الطلاق في المجتمع الجزائري تحدث بالرغم من اتفاق الزوجين على أهم القضايا المتعلقة بحياتهما الزوجية و هذا نظرا لعدم التزام أحد الزوجين لهذا الاتفاق بعد الزواج سواء فيما يتعلق بكافة القضايا المتفق عليها بينهما سابقا أو بجزء منها في حين يتمسك به الزوج الآخر الذي يشعر بأنه كأن مخدوعا في شريك حياته الأمر الذي ينطبق كثيرا على عمل المرأة مثلا بحيث بعد بعدها زوجها أنها ستعمل بعد الزواج يرفض بشدة أو ينطبق أيضا على السكن بحيث يتفقا بعد على السكن بمفردهما أثناء الزواج يسكنان مع أهل الزوج في غالب الأحيان بسبب أو بأخر .

-وبالنسبة للتهيئة للزواج: فحوالي نصف المطلقين لم يتلقوا أية تهيئة من طرف أسرهم قبل الزواج، أما الذين تلقوا التهيئة فلم يستطيعوا تطبيقها في حياتهم الزوجية بسبب وجود فرق بين النظري والتطبيقي العملي، رغم امتلاكهم لثقافة جنسية قبل زواجهم عن طريق مطالعة الكتب والمجلات السوقية التي عادة ما تكون مثيرة تُعلم قارئها الشذوذ الجنسي، وهذا ما أراحهم ليلة الزفاف التي يُنظرُ إليها على أنها تعبيرا عن فحولة الزوج، عفة الزوجة وأهلها.

-كما كان لخروج المرأة لميدان العمل سبب رئيسي لعدد كبير من المطلقين بالنسبة لموقف الزوج من عمل الزوجة وعلاقته بالطلاق: وأنه بالتقريب ثلثي الأزواج المطلقين كانوا غير موافقين على عمل زوجاتهم ولكن كانوا مضطرين لعملها بسبب ظروفهم الاقتصادية للأسرة، فخرج المرأة للعمل وعمل الزوجة بصفة خاصة يسبب عدة مشكلات أسرية سببها عدم قدرتها على التوفيق بين عملها وأدوارها في المنزل كأُم وكزوجة، لذلك نجد بالتقريب ثلثين المطلقين كانوا يطلبون الطلاق من أزواجهم ويصرون عليه في حالة اشتداد الخلافات بينه وبين القرين أو أهله لعدم قدرتهم على تحملها

-أما بالنسبة لحرمان الزوجة من العمل وعلاقته بالطلاق فحوالي ثلثي من الزوجات كن يطلبن الطلاق من أزواجهن في حالة رفضهم لخروجها للعمل خاصة اللواتي يعملن خارج البيت، ويفسر هذا بتفضيل المرأة العاملة للخروج للعمل بدلا من المحافظة على أسرهما، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن عمل المرأة يسبب الطلاق.

وهكذا نجد أن الأسرة شهدت جملة من التغيرات في أسسها ووظائفها وفي أدوار أعضائها جعلتها عرضة للتفكك بحيث أصبح الصراع أحد مظاهرها الهامة والتي تمثل الحلقة الأساسية في حدوث مشكلة الطلاق وخاصة فيما يخص خروج المرأة إلى ميدان العمل.

بحيث هناك الكثير من الباحثين الاجتماعيين الذين يجعلون من عمل المرأة خارج البيت، عاملا أساسيا من العوامل المساعدة على الطلاق، لأنه يساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها، تجعلها أقل اعتمادا على زوجها من الناحية المادية، كما تطور مركزها الاجتماعي، الأمر الذي يشعرها بحريتها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها، ويجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول

⁽¹⁾LEILA (H) , **LE Divorce- répudiation ce fléau**, el moujahid, quotidien, Alger, N4273, 26 mers 1979, p 16.

⁽²⁾ Hashas (m) , **pas de gagnants, mais deux perdants**, op. cit, p 21.

الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة، سواء مع زوجها، أو مع الرجال في مكاتب العمل والمصانع والمدارس والشركات والجامعات، وإلى تأسيس سلوكها متأثرة بتلك المناقشات الحادة⁽¹⁰⁾.

وتطلب بمساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات، خاصة أن المدن الكبرى تسمح بوجود علاقة بين الأفراد المتعددين، وتبادل الآراء والأفكار معهم حول موضوعات شتى، فهذا التحرر الاقتصادي وما نجم عنه يجعل المرأة أميل إلى التبرم من حياتها الزوجية إذا شعرت أن زوجها لا يشاركها أفكارها وإلى المطالبة بالطلاق في نهاية الأمر.

كما أن عمل المرأة خارج البيت يساهم في تغيير صورة الزواج والطلاق، والأدوار العائلية بينها وبين زوجها والتي غالبا ما لا يتقبلها الرجل، الأمر الذي يسهل عليها اتخاذ القرار في الطلاق مع الاعتراف بالنسبة الكبيرة في أخذ الطلاق بين المرأة العاملة الغربية والمرأة العاملة العربية، وذلك لأن المرأة العربية مازالت لم تغز بعد ميدان العمل ما للمرأة الأوروبية ليكون لهل هذا الاتجاه في الحياة الزوجية أو اتجاه آخر، من ناحية، ونظرا لاختلاف ظروفهما من كافة النواحي المجتمعية، ولا سيما الثقافية من ناحية ثانية، كما أن هذه النتائج، حول تأثير عمل المرأة على ارتفاع معدلات الطلاق مستوحاة بالدرجة الأولى من المجتمعات الغربية.

الخلاصة:

لقد توصلت الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاق في المجتمع الجزائري أن هناك ملامح وخصائص عامة تميز هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري وترتبط أساسا بخصائص المطلقين أنفسهم كما كشفت عن الخصائص العامة المرتبطة بالظاهرة ومن بينها عوامل السن والمستوى التعليمي وعن مجموعة من الظروف البنائية الخاصة بنظام الزواج والمتمثلة في الخطوبة والاختيار الزوجي ومقاييس اختيار القرين وخروج المرأة إلى ميدان التعليم والعمل بحيث مست هذه الظاهرة الفئة العمرية 30-35 سنة بالنسبة للإناث و 30-40 سنة بالنسبة للذكور كما نجده لدى الفئة المنتمية إلى مستويات تعليمية متوسطة والأسر ذات الزوجة العاملة وهكذا نستنتج أن هناك ثلاثة عوامل أساسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري والمتمثلة في المكانة والأدوار الجديدة التي حققتها المرأة الجزائري، نتيجة التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع في مختلف مجالات الحياة، ظهور نمط جديد من الأسر (نووية أو الأسرة الزوجية) المنفصلة تماما عن الأسرة الممتدة الكبيرة فيزيقيا واجتماعيا الأمر الذي جعلها تفقد العديد من الضوابط الاجتماعية التي كانت تمثل الدرع الواقي لاتخاذ الأسرة قرار الطلاق ومن ثم تنفيذه، غياب الغاية من الزواج وقبله الخطبة لدى المقبلين والمقبلات على الزواج بسبب تهاون الأسرة في تهيئة أبنائها تهيئة سليمة للحياة الزوجية وترك مهمة الأمر للأصدقاء ووسائل الاتصال الحديثة.

(10) - محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970، ص 229.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- 1- مُجَدّ سعيدي، العائلة، عاداتها وتقاليدها ما بين الماضي والحاضر: الظاهرة الاحتفالية بالأعياد نموذجاً، مقال في المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 4، جانفي، أفريل، (مجلد I، II).
- 2- مُجَدّ عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970
- 3- مسعودة كسال، نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي، الجزائر، 2013

مراجع باللغة الفرنسية:

- 1- A.A.R.D.E.S. (Association Algérienne pour la Recherche Démographique et Social). **Le Mariage**: Lieu d'un Rapport entre la Famille et la Société, Alger, Publication de L'A.A.R.D.E.S, Tome1 1977
- 2- LEILA (H) , **LE Divorce- répudiation ce fléau**, el moujahid, quotidien, Alger, N4273, 26 mers 1979
- 3- Mostafa Boutefnouchet, **La Famille Algérienne** : Evolution et Caractéristiques Récentes, Alger, SNED, 1980.